الأهرام

١٩٥٧/٥/١٥

خطوة وما بعدها

ورقم واحد يدل على النتيجة العملية لعودة السفن البريطانية الى الملاحة في القناة ، هو نصيب النقل البريطاني من مجموع النقل الدولي عبر قناتنا . فلا يخفى ان هذا النصيب يبلغ ٣٣٪ سنة ١٩٥٥ ، واذا علمنا ان الدخل من النقل كان ٣٢ مليون جنيه ادركنا قيمة ماتجنى القناة من عودة السفن البريطانية الى استخدامها ، بعد أن ادركنا ايضا كان قرار الدول الملاحية الاخرى في هذا الشأن مرهونا بقرار بريطانيا. فيما علمت الدول الملاحية المترددة بأن بريطانيا على وشك العدول من مقاطعة القناة حتى بادرت الى السير على نهجها . ولا عجب فان المنافسة الدولية في النقل البحري تجعل الاضراب عن استخدام القناة أمرا محالا الا شملت دولة واحدة من الدول الملاحية الكبيرة من الاجماع على الاضراب ، فما بالك وهذه الدولة نصيبها ٣٧٪ من مجموع النقل عبر القناة ؟ لذلك لن تلبث فرنسا أن تعود فتذعن لحكم الاجماع ، الا أن ترفع على سفنها علما غير علمها لتوهم العالم بقاءها على المقاطعة ، فيما تأبى هذه السفن دفعه من الرسوم بحسبانها سفنا فرنسية ، لتدفعه بحسبانها سفنا غير فرنسية !

ويمكننا تقدير القيمة العملية لعودة السفن البريطانية الى الملاحة في القناة بنظرنا الى شأن القناة في تموين بريطانيا . فان بريطانيا تنال من طريق القناة نحو ٣٠٪ من السلع التي تستوردها . فبريطانيا اول بلد مستورد عبر القناة ، وتليها فرنسا . فان نصف ما تستورده فرنسا من الشرق الاوسط يمر بقناتنا ، وهو لا يقل عن ١٢ مليون طن. فلا تستطيع فرنسا القيام طويلا على مقاطعة القناة ، اذا عقدت العزم حقا على مقاطعتها ، ولا تكبدت خسائر فادحة لا تستطيع تحملها والحال الاقتصادية في فرنسا على ما يعلم الجميع من حرج ينذر بالافلاسها .

على ان عودة السفن البريطانية الى الملاحة عبر القناة يكتمل معناها برفع القيود عن الجنيهات الاسترلينية التي تؤول الينا بعد اليوم باستخدام السفن البريطانية قناتنا . ولا يقتصر ايثار بريطانيا ليوم طريق المسالمة على هذا الجانب من المشكلة . فقد كان من عناصرها المنكرة ان الحكومة البريطانية عادت فجمدت الارصدة الاسترلينية المصرية في لندن اثر تأميمنا لشركة القناة ، وكان البلدان قد اتفقا على حل نهائي لمسألة الارصدة الاسترلينية المصرية ، بل جمدت الحكومة البريطانية جميع ما لمصر من الحسابات الجارية » ولما كان عدول السفن البريطانية عن مقاطعة القناة خطوة جديدة الى وصل ما انقطع بين مصر وبريطانيا من الصلات الاقتصادية ، اقترن هذا العدول بخطوات كان طبيعيا ان تتلو تلك الخطوة الجديدة

فقد قررت الحكومة البريطانية ان ترفع قيد التجميد لارصدتنا الاسترلينية الى القدر الكافي لتغطية الصفقات التي عقدت قبل السابع والعشرين من يوليو الماضي اي قبل التاريخ الذي بدأ منه تجميد الارصدة

اما التجميد نفسه ، فقد اتفق البلدان على بحث الغائه في محادثات تجرى بينهما بعد اسبوعين في العاصمة الايطالية ، ومن ثم يعود العمل بالاتفاق الذي عقداه في السنة الماضية من عام ١٩٥٥ ، حلا نهائيا لمسألة ارصدتنا الاسترلينية لتعود بريطانيا تدفع لنا عشرين مليونا من هذه الارصدة كل سنة .

وبديهي ان المقاطعة التجارية بين البلدين تصبح بعد ذلك شذوذا معدوم المعنى . لذلك اتفق البلدان على ان تتناول هذه المحادثات استئناف المعاملات التجارية بينهما

وهذه جميعها خطوات نغتبط بها لانها تمهد الى اعادة العلاقات الطبيعية بيننا وبين بريطانيا . فلذا ابدا مسألة القصى امانينا ان نتصرف الى شئون نهضتنا القومية عاقدة ادنى الصلات الودية مع كل بلد من الاسرة الدولية ، في جو من التعاون الاخوى القائم على تبادل الاحترام للحقوق واولها الحق في الحرية

www.ethraadl.com
إثراء
المعارف الرقمية